

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

السَّوْفِي ١٣٠٥ هـ

٢٢



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

الرَّسَالَةُ الْأُولَى فِي الْغَيْبِ

المؤلف: العلامة الميرزا محمد باقر الكاظمي القمي

السُّبُلُ الْأَوَّلَى
فِي الْغَيْبِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)



رسالة أولى في الغيبة	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
علاء آل جعفر	تحقيق :
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة دنا	صفّ الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

«مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الحديث المتسالم بين الأمة على صحته وقبوله .
وقد قال المفيد فيه : خبر صحيح يشهد به إجماع أهل الآثار .
وقال في الإفصاح : انه خبر متواتر .
وقد رواه علماء المذاهب الإسلامية الكبرى ، كافة : الشيعة الإمامية ،
والزيدية ، وأهل السنة :
وأمر اسناده مفروغ عنه ، فلذلك لم يطوّل الشيخ في البحث عنه ، وإنما
تعرّض لمعناه ومدلوله .
فذكر أولاً : أن القرآن يشهد لمعناه في آيات صريحة :
منها قوله تعالى : «يوم ندعوا كلّ أناسٍ بإمامهم...» .
وقوله تعالى : «فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد وجئنا بك على
هؤلاء شهيداً» .

ومدلول الحديث : أن عدم معرفة الإنسان إمام زمانه يؤدى إلى أن يموت
ميتةً جاهليّةً ، على غير ملّة الإسلام ، «فالجهل بالإمام يخرج صاحبه عن
الاسلام» كما يقول المفيد في الإفصاح (ص ٢٨) .

إذن، لا بدّ من وجود إمام في كل عصر و زمان، ولا بدّ للمسلم أن يعرف صاحب عصره، وإمام زمانه، وإلاّ مات ميتة الكفر والضلالة الجاهليّة.

والشيعة الإماميّة يعتقدون بامام العصر و صاحب الزمان عندهم و أنه هو محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام، و أنه المهديّ المنتظر خروجه في آخر الزمان، و أنه غاب بعد فترة من ولادته، و هم يعتقدون بغيبته.

و قد اعترض بعض المخالفين على هذا الاعتقاد بأنّه يتعارض ومنطوق الحديث، و تصوّر أن غيبة الإمام تنافي معرفتنا به، لأن وجوده تستلزم العلم بمكانه، والاتصال به والاستفادة منه.

فقدّم اعتراضات عديدة:

١- فاعترض على الغيبة بأنّه: إذا كان الخبر صحيحاً، فكيف يصحّ قول الشيعة في امام هذا الزمان أنّه غائب، مستتر عن الجميع، لا يتصل به أحد، و لا يعلم مكانه و مستقره؟

وأجاب الشيخ المفيد عن هذا، بأن مدلول الخبر هو «لزوم وجود الإمام و لزوم معرفة المسلم به» و لم يتضمن «وجوب ظهوره و عدم غيبته» فالاعتقاد بالغيبة لا ينافي مدلول الخبر، و توضيح ذلك:

أنّ الوجود والمعرفة لا تستلزم ما ذكر في الاعتراض من الاتصال والعلم بالمكان، فإنّ معرفة الأمر لا تتوقف على مشاهدته والحضور عنده فقط، لما هو المحسوس من معرفتنا لأمر كثيرة لم نرها و لم نحضرها، كالأمر والحوادث الماضية التي عرفناها و حصل عندنا العلم بها، و كذا نعرف أشياء و أموراً تقع في المستقبل من دون أن نتصل بها كيوم القيامة والحشر والنشر.

ثمّ إنّ المصلحة قد تتعلّق بمجرد معرفة الشيء او الشخص، و لا تتعلّق

الرسالة الأولى في الغيبة ٥

بمشاهدته و معرفة مكانه او الاتصال به .

٢- و اعترض على الغيبة بأنه: ما هي المصلحة في مجرد معرفة الإمام مع

عدم الاتصال به؟

و أجاب الشيخ المفيد بأن نفس معرفتنا بوجوده و إمامته و عصمته و فضله و كماله، تنفعنا بأن نكتسب بها الثواب والأجر، لامثالنا لأمر الله بذلك، و نستدفع بذلك العقاب الذي توعدنا عليه بجهله ثم إن انتظارنا لظهوره عبادة نثاب عليها، ندفع بها عن أنفسنا العقاب.

ثم إننا نؤدي بهذه العقيدة واجباً إلهياً فرضه الله علينا.

٣- ثم فرض المخالف سؤالاً حاصله: إذا كان الإمام غائباً و مكانه

مجهولاً فماذا يصنع المكلف و على ماذا يعتمد المبتلى بالحوادث الواقعة، إذا لم يعرف أحكامها؟!

و إلى من يرجع المتخاصمون؟!

و إنما المرجع في هذه الأمور إلى الإمام، و هو المنصوب لها!

و أجاب الشيخ المفيد:

أولاً: أن هذا السؤال لا ربط له بموضوع البحث عن حديث «من مات ...»

بل هو سؤال جديد، و بحث مستأنف.

فأشار بهذا إلى مخالفة المعارض في تقديم هذا السؤال لقواعد البحث

و المناظرة حيث أدخل سؤالاً أجنبياً ضمن البحث، و قبل الفراغ عنه!

و مع ذلك، فقد أجاب الشيخ عن هذا السؤال بكل أدب و صبر.

و ثانياً: إن واجبات الإمام - المنصوب لأجلها - كثيرة:

منها: الفصل بين المتنازعين.

و منها: بيان الأحكام الشرعية للمكلفين
و امور أخرى من مصالح الدين والدنيا.
لكن الإمام إنما يجب عليه القيام بهذه الأمور كلها بشرط التمكن والقدرة
على إنفاذ كلمته، و بشرط الاختيار.
و لا يجب على الإمام شيء لا يستطيعه، و لا يجب عليه الإيثار مع
الاضطرار.

و ثالثاً: إن الإمام إذا كان في ظروف التقية والاضطرار، فليس ذلك من
فعل الله تعالى، و لا من فعل الامام نفسه، و لا من فعل المؤمنين من شيعة.
بل ذلك من فعل الظالمين، من أعدائه الغاصبين للخلافة والحكم على
المسلمين الذين أباحوا دمه، و نفوا نسبه، و أنكروا حقه، و غير ذلك من
التصرفات التي أدت إلى غيبته، و عدم ظهوره.
فالتنتائج المؤسفة المترتبة على الغيبة من تضييع الأحكام، و تعطل الحدود،
و تأخر المصالح، و عروض المفسد، كل تلك الأضرار تقع مسؤوليتها على عاتق
أولئك الأعداء الظالمين.

و الإمام، و المؤمنون، بريئون عن ذلك كله، فلا يحاسبون به!
و أما المبتلى بالحوادث الواقعة: فيجب عليه الرجوع إلى العلماء من فقهاء
الشيعة، ليعلم من طريقهم احكام الشريعة المستودعة عندهم.
و مع عدم المرجع للأحكام، أو عدم النص في مقام الحكم المبتلى به،
فالمرجع في ذلك هو حكم العقل، ببيان أنه لو كان حكم شرعي سمعي - في
المقام - لتعبدنا الله به، بابلاغه، و إظهاره، فعدم الدليل عليه، دليل على عدم
حكم شرعي خاص في مورده، بل المرجع هو حكم العقل.

و هكذا المتخاصمون: يرجعون إلى الاحكام الواردة عن الشارع من خلال الرجوع الى فقهاء الشيعة، ومع عدم النصّ فالمرجع إلى احكام العقول المقبولة عند الأعراف.

والحادث الذي لا يعلم بالسمع بإباحته من حضره؟ فإنه على «أصل الإباحة».

و قد ذكر مثل الاعتراض، و نفس الجواب فيما أورده الشيخ الصدوق في مقدمة (إكمال الدين) (ص ٨١).

٤- واعترض أخيراً: بأن الأمة إذا كان بإمكانها الاعتماد في العمل بالدين على ما ذكر من النصوص، والاجتهاد، واحكام العقول، ثم الاصول، فهي -إذن- مستغنية عن الإمام، وليست بحاجة إليه! فلماذا الالتزام بوجوده في الغيبة؟

و أجاب الشيخ المفيد عن ذلك: بأن الحاجة إلى الامام مستمرة ولو كان غائباً، فعدم الحضور، و عدم الاتصال به لا يوجب الاستغناء عن وجوده، كما أن عدم حضور الدواء عند المريض لا يؤدي الى استغناء المريض عنه، و مع عدم حصول الدليل لا يستغني المتحيّر عنه، بل هو بحاجة إليه و ان كان مفقوداً له.

ثم لو التزم بالاستغناء عند الغيبة، للزم عدم الحاجة إلى الانبياء عند غياباتهم، كغيبة النبي صلى الله عليه و آله و سلم في شعب أبي طالب ثلاث سنين، و في الغار عدة أيام، و غيبة موسى النبي عليه السلام في الميقات، و غيبة يونس في بطن الحوت.

و هذا مما لا يلتزم به مسلم، بل و لا أي شخص ملّي يعتقد برسالة سماوية.

وقد ذكر هذا الاعتراض في (إكمال الدين) أيضاً (ص ٨١) لكن جواب الشيخ المفيد هو الجواب الوافي .

وقد ذكر الشيخ في الجواب عن الاعتراض الثالث نكتة مهمة، وهي: أنَّ الخصوم يلتزمون - كافةً - بالاجتهاد في الأحكام، ويلجأون إلى الاجتهاد، من بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرةً (أي بعد سنة (١١) هجرية) .

وأما نحن فنلتزم بالاجتهاد بعد عصر ظهور الأئمة عليهم السلام وبالتحديد بعد الغيبة الصغرى (سنة (٣٢٩) هجرية) .

فحالنا في عصر الغيبة، هي عين حالهم؟ فما وجه اعتراضهم علينا في مسألة الأحكام.

ونحن، وإن اضطررنا - لمكان الغيبة - إلى اللجوء إلى الاجتهاد - بهذا الشكل - لكننا مع ذلك ملتزمون بوجود إمام لعصرنا، نعرفه بالشخص والاسم والصفة، فنحن نتمثلون لما ورد في الخبر المذكور، بعيدون عن الجاهلية وميتها.

وأما الخصوم - فمهما كانت معالجتهم لفروع الشريعة - فما هو موقفهم من مدلول هذا الحديث المجمع عليه سنداً، والواضح دلالة؟

وبمن يأتون في دينهم، ومن هو «الإمام» عليهم في عصرهم و زمانهم؟! وإذا كانوا لا يعرفون «إماماً» فالحديث عين بآية ميتة يموتون؟

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

وقف كتابخانه عمومی آیت الله مرعشی نجفی

« قسم »

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وصلى الله على عباده الذين اصطفى وهدى بالليل قال
 اخبروني عما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من مات وهو غير
 اعلم باموات مئة جاهلية فلا هو ثابت صحيح ام هو معتل سقيم
 للجواب والله التوفيق والثقة قيل له به هو خير صحيح ينهذه الجمع
 اهل الآثار ويقوى معناه صرح القرآن حيث يقول اسمعوا يا ايها
 كل الناس امامهم فمن اوفى كتابه يمينه فاولئك هم الذين كانوا لا يظنون
 قتلا وقوله وكيف اذا اجناس كل امة ينهضون جناتك على هؤلاء
 شهيدا واي كثير من القرآن فان قالوا فاذا كان الخبر صحيحا وكيف
 يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان وعسه واستتاره على الكل
 الوصول اليه وعدم علمهم بمكانه قيل له لامضادة بين المعززة بالامام
 وبين جميع ما ذكرت من الحوالة لان العلم بوجوده في العالم لا يقتضي
 العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لا يصح ادراكه بشئ من الحواس فضلا عن
 ادراكه وحاطة العلم بالامكان له فضلا عن مخفي مكانه والظفر بغير
 المعذور والماضي والمستظر فضلا عن المستخفي المستتر وقد بشر الله
 تعالى الانبياء المتقدمين بنبينا محمد صلى الله عليه وآله قبل رجوعه

والعالم

فان لم يوجد له مثلكان له ان يضي خصمه بما يزول معه ظلامته فان لم
يستطع ذلك ولم يفعله مختار كان في ذمته الى يوم القيامة وكان
جائز حتى على غيره جناية لا يمكن تلافيها كانت في ذمته وكان الجحى
عليه محتجا بالصد الى ان يصفه الله تعالى يوم الحساب وان كان
للمحدث مما لا يعلم بالسمع ابا حنيفة من خطره فانه على الاباحه الا ان
يقوم دليل صريح على خطره وهذا الذي وصفناه انما جار للكلف
الاعتماد عليه والرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد ولو
كان الامام طاهرا لم يصح غير الدالية والعمل على قوله وهذا القول
خصوصا كما ذكرنا على الناس في نوارهم بعد النبي صلى الله عليه وآله
ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها ولا يجوز لهم الاجتهاد
واستعمال الرأي بحضرة النبي صلى الله عليه وآله فان قالوا اذا كانت
عبادتك تكميتم بما وصفتموه مع غيبة الامام فقد استغنيت عن امر
فيله ليس الامر كما ظننت في ذلك لان الحاجة قد تكون قائم مع
ما سدوا ولو لا ذلك ما كان الفقير محتجا الى انما زعم فقده الرض
محتجا الى الدلولان بعد وجوده والظاهر محتجا الى العلم وان
عده الطريق اليه والمخير محتجا الى الدليل وان لم يظفر به ولو لم
ما ادعتموه وتوهمتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان كنا
كانوا في حال عسا النبي صلى الله عليه وآله المحنة وفي الغار اغنيائه
وكذلك كانت حالهم في وقت استبانة شعبان طاب عليه لم يكن
قوم موسى عليه السلام اعساغنه لما ذهب مغاضبا والتقى للعرش وهو
مليهم وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا مولى فيعلم بذلك بطلان ما
ظنه المنصور وبالله التوفيق ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و صلاته على عباده الذين اصطفى .

و بعد :

سأل سائل فقال: اخبروني عما روي عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال: «من مات و هو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١) هل هو ثابت صحيح ام هو معتل سقيم؟

الجواب - و بالله التوفيق و الثقة :-

-
- ١- الحديث متواتر و مشهور، و قد روته مصادر الفريقين، و ان وقع بعض التفاوت في الفاظه . انظر من كتبنا: الكافي ١: ٣٧٧/٣، المحاسن: ١٥٣/٧٨ و ١٥٤/٨٠ و ١٥٥/٨٢ . عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٨/٢١٤ . اكمال الدين: ٤١٣/١٥ . عقاب الاعمال: ٢٤٤/١ . غيبة النعماني: ١٣٠/٦ . رجال الكشي: ٢: ٧٢٤/٧٩٩ . الاختصاص: ٢٦٩ . و من مصادر العامة: مسند ابي داود الطيالسي: ٢٥٩/١٩١٣ . حلية الاولياء: ٣: ٢٢٤ . هامش مستدرك الحاكم (للذهبي) ١: ٧٧ . شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد المعتزلي: ٩: ١٥٥ . ينابيع المودة: ١١٧ . المعجم الكبير لطبراني ١٠: ٣٥٠/١٠٦٨٧ . مجمع الزوائد: ٥: ٢٢٤ .

قيل له: بل هو خبر صحيح يشهد له اجماع اهل الآثار و يقوِّي معناه صريح القرآن، حيث يقول جل اسمه (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أَوَتَىٰ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَأُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا)^(٢) وقوله تعالى (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً)^(٣) و أي كثيرة من القرآن.

فإن قال: فإذا كان الخبر صحيحاً كيف يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان و تغيبه و استتاره على الكل الوصول اليه و عدم علمهم بمكانه؟

قيل له: لا مضادة بين المعرفة بالإمام و بين جميع ما ذكرت من احواله، لأن العلم بوجوده في العالم لا يفتقر الى العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لا يصح ادراكه بشئ من الحواس، فضلاً عما يجوز ادراكه و احاطة العلم بما لا مكان له، فضلاً عما يخفى مكانه و الظفر بمعرفة المعدوم و الماضي و المنتظر، فضلاً عن المستخفي المستتر.

و قد بشر الله تعالى الأنبياء المتقدمين بنبينا محمد صلى الله عليه و آله قبل وجوده في العالم فقال سبحانه (و إذ اخذ الله ميثاق النبين لَمَّا اتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَ حِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَ لَتَنْصُرُنَّهُ) يعني رسول الله صلى الله عليه و آله (قال ءأقررتُم و أخذتُم على ذلِكُم إِصري) يعني عهدي (قالوا اقررنّا قال فاشهدوا و أنا مَعَكُمْ مِنَ الشّاهِدِينَ)^(٤) قال جل اسمه (النبي الأمي الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَ الْإِنْجِيلِ)^(٥)

٢- الاسراء ١٧: ٧١.

٣- النساء ٤: ٤١.

٤- آل عمران ٣: ٨١.

٥- الاعراف ٧: ١٥٧.

فكان نبينا عليه وآله السلام مكتوباً مذكوراً في كتب الله الأولى، وقد اوجب على الأمم الماضية معرفته والاقرار به وانتظاره، وهو عليه السلام وديعة في صلب ابائه لم يخرج الى الوجود، ونحن اليوم عارفون بالقيامة والبعث والحساب وهو معدوم غير موجود، وقد عرفنا آدم ونوحاً و ابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ولم نشاهدهم ولا شاهدنا من اخبر عن مشاهدتهم، ونعرف جبرئيل وميكائيل واسرافيل وملك الموت عليهم السلام ولسنا نعرف لهم شخصاً ولا نعرف لهم مكاناً، فقد فرض الله علينا معرفتهم والاقرار بهم وان كنا لانجد الى الوصول اليهم سبيلاً، ونعلم ان فرض (المعرفة لشخص في نفسه من المصالح مما لا يتعلق لوجود مشاهدته)^(٦) المعروف ولا يعرف مستقره ولا الوصول اليه في مكانه، وهذا بين لمن تدبره.

فإن قال: فما ينفعنا من معرفته مع عدم الانتفاع به من الوجه الذي ذكرنا؟ قيل له: نفس معرفتنا بوجوده وامامته وعصمته و كماله نفع لنا في اكتساب الثواب، وانتظارنا لظهوره عبادة نستدفع بها عظيم العقاب، ونؤدي بها فرضاً الزمناه ربنا المالك للرقاب، كما كانت المعرفة بمن عددناه من الانبياء والملائكة من اجل النفع لنا في مصالحنا، واكتسابنا المثوبة في اجلنا؛ وان لم يصح المعرفة لهم على كل حال و كما أن معرفة الأمم الماضية نبينا قبل وجوده مع انها كانت من اوكد فرائضهم لأجل منافعهم، ومعرفة الباري جل اسمه أصل الفرائض كلها، وهو اعظم من ان يدرك بشيء من الخواس.

فإن قال: اذا كان الامام عندكم غائباً، ومكانه مجهولاً، فكيف يصنع

٦- ما بين القوسين لم يرد في نسخة «م» و «ث».

المسترشد؟ وعلى ماذا يعتمد الممتحن فيما ينزل به من حادث لا يعرف له حكماً؟ والى من يرجع المتنازعون، لاسيما والامام انما نصب لما وصفناه؟
 قيل له: هذا السؤال مستأنف لا نسبة له بما تقدم، ولا وصلة بينه وبينه،
 وقد مضى السؤال الأول في معنى الخبر و فرض المعرفة و جوابه على انتظام،
 ونحن نجيب عن هذا المستأنف بموجب لا يخل بمعنى التمام منقول و بالله التوفيق:
 انما الأمام نصب لاشياء كثيرة: احدها: الفصل بين المختلفين.

الثاني: بيان الحكم للمستترشدين.

و لم ينصب لهذين دون غيرهما من مصالح الدنيا والدين، غير انه انما
 يجب عليه القيام فيما نصب له مع التمكن من ذلك و الاختيار، وليس يجب
 عليه شئ لا يستطيعه، ولا يلزمه فعل الأيثار مع الاضرار، و لم يؤت الامام في
 التقية من قبل الله عز وجل و لا من جهة نفسه و اوليائه المؤمنين، و انما أتى ذلك
 من قبل الظالمين الذين اباحوا دمه و دفعوا^(٧) نسبه، و أنكروا حقه، و حملوا
 الجمهور على عداوته و مناصبة القائلين بأمامته. و كانت البلية فيما يضيع من
 الاحكام، و يتعطل من الحدود، و يفوت من الصلاح، متعلقة بالظالمين، و إمام
 الأنام برئ منها و جميع المؤمنين. فاما الممتحن بحادث يحتاج الى علم الحكم
 فيه فقد وجب عليه ان يرجع في ذلك الى العلماء من شيعة الامام و ليعلم^(٨)
 ذلك من جهتهم بما استودعوه من أئمة الهدى المتقدمين، و ان عدم ذلك - والعياذ
 بالله - و لم يكن فيه حكم منصوص على حال فيعلم انه على حكم العقل،

٧- في نسخة «ق»: و نفوا.

٨- في نسخة «ث» و «م»: لعدم علم.

لانه ^(٩) لو اراد الله ان يتعبد فيه بحكم سمعي لفعل ذلك، ولو فعله لسهل السبيل اليه .

و كذلك القول في المتنازعين، يجب عليهم رد ما اختلفوا فيه الى الكتاب والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله من جهة خلفائه الراشدين من عترته الطاهرين، ويستعينوا ^(١٠) في معرفة ذلك بعلماء الشيعة وفقهائهم، وان كان - والعياذ بالله - لم يوجد فيما اختلفوا فيه نص على حكم سمعي فليعلم ان ذلك بما كان في العقول ومفهوم احكام العقول، مثل: أن من غصب انساناً شيئاً فعليه رده بعينه ان كانت عينه قائمة، فإن لم تكن عينه قائمة كان عليه تعويضه منه بمثله، فان لم يوجد له مثل كان ان يرضي خصمه بما تزول معه ظلامته، فإن لم يستطع ذلك او لم يفعله مختاراً كان في ذمته الى يوم القيامة .

و ان كان جان جنى على غيره جناية لا يمكن تلافيتها كانت في ذمته، وكان المجني عليه ممتحناً بالصبر الى ان ينصفه الله تعالى يوم الحساب. فان كان الحادث مما لا يعلم بالسمع اباحته من خطره، فانه على الاباحة الا ان يقوم دليل سمعي على خطره .

و هذا الذي وصفناه انما جاز للمكلف الاعتماد عليه و الرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد، ولو كان الامام ظاهراً ^(١١) ما وسعه غير الرد اليه، والعمل على قوله، و هذا كقول خصومنا كافة: ان على الناس في نوازلهم بعد

٩- في نسختي «م» و «ث»: ولو .

١٠- في نسخة «ق»: ويستغنوا .

١١- في نسخة «ق»: حاضراً .

النبي صلى الله عليه وآله ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها، ولا يجوز لهم الاجتهاد واستعمال الرأي بحضرة النبي صلى الله عليه وآله .
فإن قال: فاذا كانت عبادتكم تتم بما وصفتموه مع غيبة الامام فقد استغنيتم عن الإمام.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت في ذلك، لأن الحاجة إلى الشيء قد تكون قائمة مع فقد ما يسدها، ولو لا ذلك ما كان الفقير محتاجاً إلى المال مع فقد، ولا المريض محتاجاً إلى الدواء وان بعد وجوده، والجاهل محتاجاً إلى العلم وان عدم الطريق إليه، والمتحير محتاجاً إلى الدليل وان يظفر به .

ولو لزمنا ما ادعيتموه وتوهمتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان الناس كانوا في حال غيبة النبي صلى الله عليه وآله للهجرة وفي الغار اغنياء عنه، وكذلك كانت حالهم في وقت استتاره بشعب ابي طالب عليه السلام، وكان قوم (موسى عليه السلام اغنياء عنه في حال غيبته عنهم لميقات ربه، وكذلك اصحاب) (١٢) يونس عليه السلام اغنياء عنه لما ذهب مغضباً والتقمه الحوت وهو مليم، وهذا مما لا يذهب اليه مسلم ولا ملي. فيعلم بذلك بطلان ما ظنه الخصوم وتوهموه على الظنة والرجوم (١٣).
وبالله التوفيق.

١٢- ما بين القوسين لم يرد في نسختي «م» و «ث» .

١٣- (و توهموه على الظنة والرجوم) ليس في «م» و «ث» .